الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية حول

مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية و المؤسسة الدولية للديمقراطية و الإنتخابات بشأن فتح مكتب للمؤسسة الدولية للديمقراطية و الإنتخابات بتونس

(2013 / 70)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: أكتوبر / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

- وثيقة شرح الأسباب،
- اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية و المؤسسة الدولية للديمقراطية و الإنتخابات

تاريخ انتهاء الأشغال: 26 / 07 / 2016

رئيس اللجنة: عبادة الكافي

مقرّر اللجنة : عماد الدايمي

نائب الرئيس: عماد الخميري

المقرّرة المساعدة: إيمان بن محمد

المقرّرة المساعدة: سناء الصالحي

نــظر اللجنـــة

لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية

تاريخ إحالة المشروع : أكتوبر / 2015

جلسة اللجنة عدد1: 30 جوان 2016

قرار اللجنـة: المصادقة على مشروع القانون

جلسة اللجنة عدد2: 26 **جويلية 2016**

قرار اللجنـة: المصادقة على التقرير

قرار اللجنـة: الموافقة على مشروع القانون ،

تاريخ إنهاء الأعمال: 26جويلية 2016

رئيس اللجنة : عبادة الكافي **مقرر اللجنـة :** عماد الدايمي

أولا تقديم المشروع :

يتنزل مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمصادقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية و المؤسسة الدولية للديمقراطية و الإنتخابات بشأن فتح مكتب للمؤسسة الدولية للديمقراطية و الإنتخابات بتونس في إطار دعم علاقات التعاون بين الطرفين في مجال المساهمة في انجاح مرحلة الإنتقال الديمقراطي التي تمر بها بلادنا و الإعداد الحسن للإستحقاقات الإنتخابية القادمة.

هذا وقد تم التوقيع على الإتفاق موضوع المصادقة بتاريخ 3 ماي 2013.

وتجدر الإشارة إلى أن المكتب المعني يضاف إلى حوالي 20 مكتبا إقليميا و وطنيا تابعين للمؤسسة المذكورة في عدد من الدول مثل الولايات المتحدة و بلجيكيا و مصر و جنوب إفريقيا ...

و تعرف المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات بأنها منظمة دولية حكومية تعمل وفق نظامها الأساسي على دعم الديمقراطية المستدامة و مساندة المسارات الإنتخابية الديمقراطية في العالم و تضم في عضويتها 28 دولة و تتمتع منذ سنة2003 بصفة مراقب لدى الجمعية العامة للأم المتحدة.

في هذا الإطار، تتعهدت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية أصالة بمشروع القانون الأساسي عدد (2013/70) المتعلق بالمصادقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية و المؤسسة الدولية للديمقراطية و الإنتخابات بشأن فتح مكتب للمؤسسة الدولية للديمقراطية و الإنتخابات بتونس، وتضمنت صيغة المشروع فصلا وحيدا و كان مرفقا بالإتفاق المذكور وبوثيقة شرح الأسباب.

وقد ورد على لسان الحكومة أن المؤسسة الدولية للديمقراطية و الإنتخابات بتونس قد ساندت جهود الدولة التونسية من أجل الإعداد لإنتخابات المجلس الوطني التأسيسي، كما عملت على تمكين الهياكل التشريعية من التجارب القانونية المقارنة في مجال صياغة الدساتير بالإضافة إلى ما تتمتع به من خبرات في هذا مجال وأن الإتفاق موضوع المصادقة سيسهم في الإعداد للإستحقاقات الإنتخابية القادمة. كما اعتبرت أن الموافقة على تأسيس مكتب للمؤسسة من شأنه أن يمكنها من أداء وظائفها وفي حدود اختصاصها.

ثانيا أعمال اللجنة:

استغرق التداول حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمصادقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية و المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات بشأن فتح مكتب للمؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات بتونس صلب لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية جلستين (02).

حيث عقدت اللجنة جلستها الأولى بتاريخ 30 جوان 2016 خصصتها لمناقشة المشروع و المصادقة عليه. واستكملت أعمالها فيما يتعلق بهذا القانون بجلسة يوم الثلاثاء26 جويلية 2016 بالمصادقة على التقرير.

وقد أكد الأعضاء على ضرورة التسريع في المصادقة على مشروع القانون لأنه لا يتعدى أن يكون عملية تسوية فالمكتب تم فتحه فعليا وهو في حالة مباشرة لأعماله.

وبخصوص مضامين الإتفاق فتتمثل بالأساس في الإمتيازات و الحصانات التي يتمتع بها مكتب المؤسسة الدولية للديمقراطية و الإنتخابات وذلك على غرار التمثيليات و البعثات الديبلوماسية المعتمدة في تونس.

و بناء عليه فإن المؤسسة و موظفوها يحضون بامتيازات وتتمتع بحصانات تساوي تلك الواردة في "اتفاقية الأمم المتحدة بشأن امتيازات وحصانات الأمم المتحدة" وذلك حسب ما يتم الإتفاق عليه في الإتفاقيات الموقعة بين المؤسسة الدولية للديمقراطية و البلد الذي تمارس فيه مهامها.

وقد شكل التطرق لتنظيم مسائل متعلقة بتأسيس و عمل مكتب هذه المؤسسة في الجمهورية التونسية مناسبة ليطرح بعض الأعضاء تساؤلا حول طبيعة و مدى الإعفاءات والإمتيازات التي تتمتع بها مكاتب المنظمات الدولية في بلادنا و ممثليها وموظفيها، وما إذا كانت تلك الإمتيازات لازمة فعلا لتقوم بعملها في أحسن الظروف.

وقد خلص النقاش إلى ضرورة إيلاء هذا الموضوع الأهمية اللازمة. و قد تم اقتراح تخصيص جلسة استماع إلى وزارة الخارجية للتداول حول المسألة و لتوضيح النقاط المتعلقة بالامتيازات و طبيعتها وغيرها من الجوانب المتعلقة بالاتفاقيات وذلك بعد القيام بجرد للمنظمات المقيمة بالبلاد التونسية والإمتيازات الحاصلة علها.

ثالثا قرار اللجنة:

قررت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية الموافقة بالإجماع على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمصادقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية و المؤسسة الدولية للديمقراطية و الإنتخابات بشأن فتح مكتب للمؤسسة الدولية للديمقراطية و الإنتخابات بتونس في صيغته الأصلية وتوصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

رئيس اللجنة
عبادة الكافي

المقرر
عماد الدايمي